



منع التّهجير (ar/preventing/)

FMR 41  
December 2012

المحتويات

كلمة أسرة التحرير (ar/preventing/editors/)

طوعية البقاء (ar/preventing/guler/)

نحو نظام قانوني رسمي للحماية (ar/preventing/chotouras/)

مسامح لمنع النزوح في الأراضي الفلسطينية المحتلة (ar/preventing/khail/)

القانون الإنساني الدولي: ملخص موجز بالأحكام ذات الصلة (ar/preventing/ih-provisions/)

انعدام الأمن في الأراضي فيما بعد النزاعات يهدد بإعادة التهجير في شمال أوغندا (ar/preventing/onegi/)

منهج اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حالات ما قبل النزوح (ar/preventing/taviste-et-al/)

الفيضانات في تايلاند: هروب أم مقومة أم تعائش (ar/preventing/sophonpanich/)

منع النزوح أم السعي له؟ (ar/preventing/bars/)

التعليم كمقوم أساسي لمنع إعادة تهجير الشباب (ar/preventing/anselme-zeus/)

المسؤوليات الحقيقية لمؤسسات الأعمال (ar/preventing/lewis/)

إدارة النزوح المرتبط بالتغيرات المناخية (ar/preventing/leackie/)

"مجموعة الأدوات" تحت تصرف الدول لمنع النزوح: وجهة نظر سويسرية (ar/preventing/gomeztruedsson/)

دور المدافعات عن حقوق الإنسان في كولومبيا (ar/preventing/candamil-duque/)

تفويض الإنماء: الإخلاء القسري في بنغلاديش (ar/preventing/hoshour/)

الاعتراف بحقوق الأرض للسكان الأصليين والمجتمعات الريفية (ar/preventing/williams/)

إثارة التهجير: الأسلحة الانفجارية في المناطق المأهولة بالسكان (ar/preventing/bagshaw/)

استرداد الممتلكات في كولومبيا (ar/preventing/medina/)

منع التهجير (ar/preventing/amos/)

مجلس الأمن ومنع التهجير (ar/preventing/weerasinghe-feris/)

تدخلات توفير المأوى تمنع من النزوح وتخفف وطأته (ar/preventing/wadley/)

التنبؤ بالكوارث الطبيعية وحماية الحقوق (ar/preventing/ginnetti-schrepper/)

الكوارث الطبيعية ونزوح السكان الأصليين في بوليفيا (ar/preventing/girard/)

تاريخ حق عدم التهجير ووضع القانوني (ar/preventing/morel-et-al/)

منع إعادة النزوح من خلال إعادة الاندماج الحقيقي في بوروندي (ar/preventing/hovil/)

مقالات عامة

برامج التوجيه الثقافي في الخارج وتصورات اللاجئين المعاد توظيفهم حولها (ar/preventing/komfeldt/)

من مختبر في لوكسمبورغ إلى الأقطار الصناعية في جنوب السودان (ar/preventing/donven-hall/)

تحدي تفضيلات موكلتي تحديد وضع اللاجئين لمقدمي الخدمات الأجانب (ar/preventing/pangliinan/)

جعل العمل أكثر سلامة للنساء المهجرات (ar/preventing/buscher/)

الدروس المستفادة من الاحتشاد حول إخلاء الأحياء الفقيرة في تنزانيا (ar/preventing/hooper/)

تكيف لاجئي شرق أفريقيا مع الحياة في المملكة المتحدة (ar/preventing/bekalo/)

من مبادئ نانسن إلى مبادرة نانسن (ar/preventing/kaelin/)

فيرونكا تالفيستي وجيمي أ. ويليامسون وأن زيدان

على اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تضع ضمن أولوياتها العمل على منع إثارة الأحداث المسببة للنزوح قدر الإمكان لأن خبرتهم حول العالم في العمل في مرحلة ما قبل النزوح المتمثلة في منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وإنجازاً للنشاطات الحامية وتقديم المساعدة تؤكد على تعقيد التحديات من جهة وكذلك على الدور المحوري للعمل مع الشركاء في خدمة المجتمعات المحلية المعرضة للخطر من جهة أخرى.

تهدف اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تقييم حاجات الناس في جميع مراحل النزوح سواء أكان أولئك الناس نازحين أم باقين في مكانهم أو مستضيفين لأشخاص نازحين. ومن شأن التحليل الدقيق لعملية النزوح إضافة إلى التمكن من توقع ما يرجح أن يكتشف عنه النزوح **المساعدة في** تحديد الزمان والمكان والكيفية الأفضل للتدخل بل تحديد ما إذا كان التدخل مطلوباً أصلاً أم لا. ومع أن النزوح غالباً ما يشكل عملية ديناميكية غير مستقرة ونداراً ما يكتشف عن تسلسل متتابع منظم للمراحل فلاغراض التقييم والتحليل تنظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أربع مراحل أساسية هي: مرحلة ما قبل النزوح والنزوح الحاد والنزوح المطول وأخيراً الحلول الدائمة. يركز هذا المقال على الأشخاص في مرحلة ما قبل النزوح وعلى وجه الخصوص من ناحية منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وتنفيذ النشاطات الحامية وتوفير المساعدات.

منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي

تشكل انتهاكات القانون الإنساني الدولي الأسباب الرئيسية المؤدية إلى التهجير القسري في سياق النزاعات المسلحة. والقانون الإنساني الدولي الذي يضم على وجه الخصوص اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977 تسعى إلى حماية الأفراد من آثار الأعمال العدائية ومحدودية الأساليب الحربية التي تستخدمها أطراف النزاع المسلح. ومن الأمور التي تحظى بأهمية خاصة الأحكام الواردة في القانون الإنساني الدولي التي تحظر الاعتداءات والعمليات الانتقامية بحق المدنيين وتوجيه الهجمات العشوائية وتجويع المدنيين كسلوب من أساليب الحرب وتدمير العناصر التي لا يمكن للمدنيين الاستغناء عنها في سبيل البقاء.

كما أن القانون الإنساني الدولي يحظر صراحةً على أي طرف من أطراف النزاع إجبار المدنيين على مغادرة ديارهم وتوفير للنازحين الداخليين الحماية ذاتها من آثار الأعمال العدائية وتقديم لهم الحق ذاته للمساعدة التي تقدمها إلى بقية الفئات السكانية. كما أن الدول والأطراف المشاركة في النزاع ملزمة بتوفير المساعدات الضرورية لبقاء جميع المدنيين على قيد الحياة بغض النظر عما إذا كان أولئك المدنيين نازحين أم لا وتوفير المرور السريع لمساعدات الإغاثة.

ومن هنا، فإن منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي بعد سبباً رئيسياً لمنع وقوع النزوح في المقام الأول. ومن الواضح أنه إذا أبدت الأطراف المتحاربة احتراماً أفضل للقانون الإنساني الدولي فإن كثيراً من النزوح والمعاناة التي يواجهها النازحون يمكن منعها. فمنع النزوح (إذا كان عدم النزوح حلاً أفضل لتحقيق أمن الأشخاص) يمثل الحل المفضل لدعم أولئك المدنيين في أوقات النزوح. ومع ذلك، تشير الخبرات إلى أن ضمان احترام القانون الإنساني الدولي يمثل تحدياً مستمراً.

واللجنة الدولية للصليب الأحمر بحكم التفويض الممنوح لها من اتفاقيات جنيف تُذكر الأطراف بال التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي الذي يفرض عليها تسمية ممثلين رسميين وغير رسميين للتحقيق في الأحداث المزعومة ورفع الوعي بالقانون الإنساني الدولي في أوساط السلطات المعنية وخملة السلاح. وعلاوة على ذلك (#\_edn1) تساعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول على أن تدخل في شتربعاتها الوطنية للالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالنزوح، كما أنها تعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية على منع النزوح في أوقات النزاع المسلح لتعزيز حماية النازحين.

وفي اتفاقية حماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (المعروفة باتفاقية كامبالا) التي تبناها الاتحاد الأفريقي عام 2009 هناك عدد من الأحكام المهمة من أحكام القانون الإنساني الدولي التي تضع التزامات على كل من الفاعلين من الدول وغير الدول. ولا يقتصر هدف تلك الأحكام على حماية النازحين داخلياً فحسب بل إنها تمنع أيضاً التهجير القسري وتحظر التهجير العشوائي.

#\_edn2 [2] والتحدي المائل الآن أمام تلك الاتفاقية وأمام القانون الإنساني الدولي على العموم هو ضمان إدخال الدول الأعضاء لتلك الأحكام في تشريعاتها الوطنية ومنظوماتها التنظيمية وبناء الخطط الوطنية لتنفيذ الاتفاقية ورصدها على نحو فعال.

النشاطات الحامية

تتعدد وجهات النظر في أمر النزوح وتختلف وهذا ما جعل تقديم الاستجابات الملائمة تحدياً صعباً. وبينما يسعى عمال الإغاثة الإنسانية إلى اعتبار النزوح ظاهرةً سلبية (مشكلة حامية) ويحاولون منعه بأي ثمن، فإن الأشخاص المعنيين مباشرة بالنزوح قد ينظرون إلى النزوح على أنه إستراتيجية من إستراتيجيات الحماية الذاتية أو وسيلة من وسائل المحافظة على سبل كسب الرزق ناهيك عن أن القوى العسكرية قد تمدد إلى إخلاء مناطق محددة إن اعتبروا هذا الأمر ضرورياً لأسباب عسكرية أو لأجل حماية السكان.

لكأن منع النزوح الداخلي يجب ألا يعيق حرية التحرك ولا حق الوصول إلى بر السلامة. وفي ظروف محددة، كمثل أخير، تخلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الناس المتعرضين للخطر على وجه الخصوص. ولكن منع وقوع المشكلات والتقدم لتوفير الدعم أمران لا يستبعد أحدهما الآخر. فقد يكون مقدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتخاذ الإجراءات اللازمة للمساعدة في منع مسببات النزوح الداخلي حتى في أثناء عملها مع المجتمع المحلي لدعم أنظمة الإنذار المبكر، ما يتيح لهم التخطيط المسبق لأي نزوح محتمل.

وسيعتمد تحديد المحاورين المناسبين ومعايرة الرسائل المنقولة إلى السلطات اعتماداً كبيراً على ما تعده المنظمات الإنسانية أسباباً خاصة في حدوث النزوح. فالنزوح الداخلي الناتج عن أوامر عسكرية مباشرة يختلف تماماً عن النزوح الداخلي الذي يعمد إليه أبناء المجتمع المحلي كتدبير وقائي إما بناءً على الإشاعات (سواء أكانت صحيحة أم خاطئة) أو الخوف الناتج عن أحداث سابقة، وكل منهما يتطلب استجابة خاصة به. ولذلك، تهدف كوادرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر استخدام طرق مختلفة مثل القدرة على إقناع السلطات مع حشد الفاعلين الآخرين وتقديم الدعم للأشخاص الذين هم بحاجة للمساعدة.

من المهم أخذ خصائص أي نزوح معين في الاعتبار. فهل ينتقل الناس كمائلات أم في مجموعات؟ وإلى أين يذهبون؟ ومتى يذهبون – ما نقطة الاعداد؟ هل تذهب العائلات الميسورة إلى المكان نفسه الذي تذهب إليه العائلات الأفقر؟ وهل التحركات تتوجه من مناطق حضرية إلى مناطق حضرية أخرى أم من مناطق ريفية إلى مناطق حضرية؟ إن المعرفة بالمناطق النزوح أمر حيوي للغاية في هذه الأنماط لا تقتصر على تقديم معلومات إضافية حول مسببات النزوح فحسب، بل إنها تقدم أيضاً معلومات مستترة عما إذا كان ضرورياً توفير الدعم لمنظومات الإنذارات أو إجراء الإخلاء المبكرة.

وفي معظم الحالات، وضع الناس أنظمة إنذار مبكرة جماعية أو فردية في مجتمعاتهم المحلية وتتضمن تلك المنظومات استخدام وسائل خاصة للاتصال لغاية تحذير المجتمع المحلي ولتحضير الغذاء أو أي مواد أخرى في حالة تبين أنَّ النزوح أمر ضروري ولدفع المال لقاء الحصول على معلومات حول هجمات محتملة. وقد يتمثل دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بنقل الدروس المستفادة من مجتمعات أخرى في أوضاع مشابهة، أو مساعدة المجتمعات المحلية في بناء خطط الطوارئ وتحديد التهديدات وتحليل المخاطر وتحديد الوقت المناسب للنزوح.

تشكل التقييمات الاعتيادية للمخاطر والحاجات مع المجتمعات المحلية المفتاح الرئيسي للحصول على لمحات عامة وسريعة عن الوضع الذي غالباً ما يكون متغيراً فتقييم الحاجات يحدد التهديدات المعينة في سياق محدد وفي وقت محدد، كما أنه يحدد مسبباتها وكذلك الإدراكات العامة المتنوعة حولها، بينما تركز تقييمات المخاطر على مدى احتمالية حدوث هذه التهديدات في المستقبل. وتساعد كلٌ من هذه التقييمات على كشف ما إذا كانت المجتمعات المتأثرة ترى النزوح الداخلي على أنه تهديد أم على أنه تبعاً أو سبب أو على أنه إستراتيجية لمواكبة الوضع كما أنها يمكن أن تساعد عمال الإغاثة الإنسانية على توقع التطورات.

وتوقع تحركات النزوح الداخلي ينصب في جوهر المنهج الحمائي الذي تتبعه اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مرحلة ما قبل النزوح. ويساعد هذا المنهج على ضمان أخذ العوامل المحددة بالسياق في الاعتبار، ويمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر من العمل بالتوازي مع المجتمعات المحلية من أجل منع مسببات النزوح الداخلي وتقديم الدعم لمنظومة أفضل للإنذار المبكر وخطط الطوارئ. وختاماً، يمكن ذلك المنهج اللجنة الدولية للصليب من اتخاذ الإجراءات اللازمة مبكراً لمنع بعض المسببات المحتملة للنزوح الداخلي.

### المساعدة في مرحلة ما قبل النزوح

لا يقتصر الأمر على ردة فعل الناس الفورية تجاه العنف والتهديدات، بل إنهم أيضاً يتأثرون بعوامل أخرى غير العنف والتهديد كالفقر وتأثيرات التغير المناخي وندرة المصادر وتفاقم الأزمات الاقتصادية، فكل العوامل قد تشكل مخزراً للنزوح الناتج عن النزاع. كما قد يُجبر الناس على النزوح الداخلي إذا ما فقدوا سبل كسب أرزاقهم أو وصولهم إلى الخدمات الأساسية على سبيل المثال.

تهدف برامج المساعدة للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وصون المرافق الطبية وتوفير المأوى والمياه المأمونة والإصحاح الكافي وحماية الناس من ذخائر الحرب غير المتفككة والحفاظ على الدخل ووسائل الإنتاج. وقد يتطلب تحقيق هذه الأهداف المشاركة المباشرة لكوادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعمل مع الموهلات المحلية الموجودة والاستناد إليها. وقد ينطوي ذلك على تشجيع السلطات وغيرها من الفاعلين للوفاء بمسؤولياتهم، أو ربما يتطلب استخدام المنهجين معاً. فتقييم السياقات والتشاورات القريبة عن كتب مع المجتمعات المتأثرة من الأمور الأساسية لصياغة الاستجابة.

ويضمن الوصول إلى مياه الشرب المأمونة إما مباشرة أو عن طريق دعم مزودين آخرين، قد تُزال إحدى الأسباب المحتملة للنزوح الداخلي. وكذلك الأمر بالنسبة للرعاية الصحية. أما برامج دعم كسب الرزق فقد تساعد الأمر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل تعرضهم للنزوح. وتزويد الناس بالوسائل لإنتاج غذائهم مجدداً أو توليد الدخل المنتظم لهم من شأنه أن يحسن مباشرة المستوى المعيشي لدى الأمر. وهذا بدوره يساعد الناس على التعامل مع التهديدات المختلفة التي يفرضها أي نزاع مسلح أو أي من أحداث العنف الأخرى.

في كولومبيا، بالنسبة لـ 2000 طفل في 14 مدرسة، كان للترميم وإعادة بناء المدارس وتوفير الدروس المتخصصة بالصحة والنظافة الشخصية دور في ارتفاع معدلات الحضور وتخفيض التعرض إلى التلوث الناجم من الأسلحة وتجنيد الأطفال وإشراكهم في القتال وتحسين مستوى النظافة الشخصية. وفي غضون ذلك، تمتعت المجتمعات المحلية في منطقة الترو غواي بخدمات المياه والإصحاح المحسنة بفضل مشروع الصليب الأحمر الكولومبي/اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي انتهى في شهر يونيو/حزيران 2011. وبهذه الطريقة، يمكن لدعم الأمن الاقتصادي أن يمنع الفقر الذي يعد واحداً من أسباب النزوح.

وفيما وراء "عوامل الدفع" المذكورة آنفاً، فإن أحد المسببات المهمة للنزوح الداخلي في الأزمات يتمثل في "عامل السحب" الناشئ عن التركيز المحلي للخدمات التي تقدمها المنظمات الإنسانية (حيث تقدمها في أماكن معينة كالمخيمات) على مستوى أعلى بكثير مما تقدم في المناطق الأخرى. ويشجع ذلك الأمر أيضاً في مختلف الأقاليم التي يشكل فيها نقص حاد للفرص الاقتصادية والخدمات متلازمة تميز البيئات التي يعصف فيها العنف المسلح. وغالباً ما يكون المستوى الأساسي للمعيشة حتى بالنسبة للذين لم يتأثروا مباشرة بالعنف منخفضاً إلى حد ذريع. أما المعونة المقدمة للأشخاص الذين يعانون من آثار العنف وفقاً للمعايير المقبولة دولياً فغالباً ما تتجاوز الحد المتاح للسكان المقيمين، ونتيجة لذلك، تصبح مخيمات الأشخاص النازحين داخلياً عامل جذب مهم.

تهدف المساعدات الإنسانية غالباً إلى تلبية الحاجات الناتجة عن الأزمة الإنسانية الفورية دون تلبية الحاجات الناتجة عن التأخر الاقتصادي. ومع أنَّ هذه المعضلة المعقدة للغاية تتطلب حلولاً تمتد لأبعد من النطاق الإنساني فإن الإجراءات المتخذة لمواجهة "أثر السحب" للمساعدات الإنسانية (خاصة في مخيمات الأشخاص النازحين داخلياً) يجب أن تؤخذ في الاعتبار ضمن تصميم أي مشروع كان. ومع أن الفاعلين الإنسانيين أصبحوا أكثر وعياً بعامل السحب المحتمل الذي قد يلازم مساعداتهم المقدمة فقد تكون هناك أسباب أمنية أو تحديات لوجستية أو قرارات سياسية تحول بينهم والوصول إلى المجتمعات المحلية المتأثرة. لذلك، أقيمت مراكز الإغاثة في أكثر المناطق التي يمكن الوصول إليها. ولكن من المهم تقديم المساعدة على أقرب درجة ممكنة من منطقة أصل السكان المتأثرين ودعمهم—إن أمكن ذلك—بالإغاثة المرنة بما يكفي لتسهيل العودة وإعادة البدء بالأنشطة الاقتصادية. كما أنَّ استعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والتعليم المدرسي والرعاية الطبية قد يكون له دور في منع النزوح طويل الأجل.

إن كسب موطنٍ قدم في المجتمعات المحلية المستضعفة (التي يصاحبها في الغالب ضعف في الاستعداد للكوارث والزلازل وندرة في موارد الفاعلين المحليين) يمثل عاملاً رئيسياً لمنع النزوح. وقد ذكرت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تقرير لها حول تطبيق سياساتها على النزوح الداخلي أنها تبين وجود عدد من التحديات أمام مختلف مكونات الحركة في منع النزوح وفقاً لتفويضها. فغياب فهم وتنفيذ القواعد الناظمة لحماية السكان المدنيين والثغرات القائمة في معرفة القوانين الوطنية والسياسات المكيفة مع قضايا النزوح وغياب تحليل أثر التدابير التمييزية بشأن الإسكان وفرص العمل وحقوق ملكية الأراضي كلها عوامل تزيد من تعقيدات توقع النزوح. وقد تبين لجميع مكونات الحركة الدولية ضرورة بذلها جهوداً محورية في تحسين مستوى اطلاعها على الوثائق ذات الصلة كسياسة الحركة حول النزوح الداخلي التي تتصدى لتلك المسائل. ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة ترجمة المبادئ على أرض الواقع في اتفاقيات عملية أو إدخالها في الحوار العملي على جميع المستويات مع جميع الفاعلين. فالعمل معاً على نحو أفضل وبشراكة أفضل سيكون من شأنه تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمجتمعات المعرضة للخطر.

المدنيين، أن زيدان (mailto:annezeidan@bluewin.ch) مستشارة كما عملت سابقاً رئيسة لمشروع النازحين داخلياً، وجيمي أ ويليامسون (jwilliamson@icrc.org) المستشار القانوني لدول القانون العام لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (www.icrc.org/ara)

[1] (#\_ednref1) انظر: أوليفر بانغرتير "التحدث إلى المجموعات المسلحة" (Talking to armed groups)، نشرة الهجرة القسرية، العدد 37، (http://www.fmreview.org/non-state/bangerter.html) (state/bangerter.html)

[2] (#\_ednref2)

<sup>2</sup> انظر: ماريستاڤوبولو "اتفاقية كمبالا والحماية من النزوح العشوائي" ("The Kampala Convention and 'protection from arbitrary displacement'") نشرة الهجرة القسرية، العدد 36 (http://www.fmreview.org/DRCongo/stavropoulou.htm) غير متاح باللغة العربية

(ar/content/disclaimer-copyright/)

إخلاء مسؤولية

جميع الآراء الواردة في نشرة الهجرة القسرية لا تعكس بالضرورة آراء المحررين ولا آراء مركز دراسات اللاجئين أو جامعة أكسفورد.